الأمم المتحدة

A/C.3/71/SR.8

الجمعية العامة
الدورة الحادية والسبعون

Distr.: General
24 October 2016
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة الثالثة

محضر موجز للجلسة الثامنة

المعقودة بالمقر، في نيويورك، يوم الاثنين، ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦، الساعة ١٥:٠٠

الرئيسة: السيدة ميخيا فيليس ..... (كولومبيا)

المحتويات

البند ٢٧ من جدول الأعمال: النهوض بالمرأة (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب.

وينبغي إدراج التصويبات في نسخة من المحضر مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني وإرسالها في أقرب وقت ممكن إلى: Chief of the Documents Control Unit، (srcorrections@un.org).

والمحاضر المصوَّبة سيعاد إصدارها إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org/).

16-17496 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

افتُتحت الجلسة الساعة ١٥:٠٠

البند ٢٧ من جدول الأعمال: النهوض بالمرأة (تابع) (A/71/38 و A/71/209 و A/71/219 و A/71/223 و A/71/306 و A/71/398)

١ - **السيدة أندوجار** (الجمهورية الدومينيكية) تكلمت باسم جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي، فقالت إن الدول الأعضاء في الجماعة ملتزمة التزاماً راسخاً بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. وفي حين قد تحقق تقدم كبير منذ اعتماد إعلان ومنهاج عمل بيجين واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، فلا يزال هناك الكثير الذي ينبغي عمله قبل الوفاء بتلك الالتزامات.

٢ - والهدف ٥ من أهداف التنمية المستدامة يمثل أولوية لحكومات المنطقة. وينبغي للمرأة والفتاة الاستفادة على قدم المساواة من جميع جهود التنمية المستدامة، ويجب تعزيز مشاركتهما الكاملة والفعالة على جميع مستويات صنع القرار.

٣ - والجماعة ملتزمة بمكافحة كل أشكال العنف ضد المرأة، بما في ذلك تشويه أعضائها التناسلية وتزويجها قسراً. علماً بأن النساء اللاتي يعانين من أشكال متعددة من التمييز، مثل نساء الشعوب الأصلية، وذوات الإعاقة، والمنحدرات من أصل أفريقي، مستضعفات بوجه خاص، وقد اتفقت دول الجماعة الأعضاء على تعزيز جهودها لمكافحة مثل هذا التمييز. وأُولي اهتمام خاص للنساء المهاجرات. ويجب الاعتراف اعترافاً كاملاً بمساهمتهن في التنمية في بلدانهن الأصلية وبلدان مقصدهن، وينبغي احترام حقوق الإنسان التي لهن احتراماً كاملاً بغض النظر عن مركزهن القانوني.

٤ - وقد أنشأت حكومات المنطقة فريقاً عاملاً معنياً بالنهوض بالمرأة مؤلفاً من ممثلين من المنطقة والمجتمع المدني، ومدعوماً من اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة). وقد اجتمع الفريق في عامي ٢٠١٤ و ٢٠١٥ ومن المقرر أن يجتمع مرة أخرى في الجمهورية الدومينيكية في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦. وفي المؤتمر الإقليمي الثالث عشر المعني بالمرأة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي المقرر انعقاده في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦ في مونتفيديو، بدعم من اللجنة الاقتصادية وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، سوف تُعتمد استراتيجية لدعم تنفيذ التزامات الدول بشأن المساواة بين الجنسين في إطار خطة عام ٢٠٣٠ للتنمية المستدامة.

٥ - كما قامت لجنة وضع المرأة، في الاستنتاجات المتفق عليها لدورتها الستين المعقودة في آذار/مارس ٢٠١٦، بتقديم خارطة طريق بشأن كيفية تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ على نحو يراعي المنظور الجنساني. كما اعترفت بأن المرأة عامل رئيسي من عوامل التنمية وأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة أمران بالغا الأهمية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. ومن ثم، فإن تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ يمثل فرصة سانحة للمنطقة لتحقيق تقدم أسرع نحو المساواة بين الجنسين. وسوف تكون الإحصاءات والمؤشرات الجنسانية مهمة جداً لرصد تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠. ويستلزم الأمر مزيداً من الحوار بين منتجي الإحصاءات والمؤشرات ومستخدميها.

٦ - وسوف تتخذ دول الجماعة الأعضاء التدابير الضرورية للوفاء على نحو فعال بالتزاماتها. وتعترف الجماعة بمساهمة المنظمات النسائية والمجتمع المدني في إدراج مصالح المرأة واحتياجاتها في جدول الأعمال الدولي، وتجدّد دعمها القوي لولاية هيئة الأمم المتحدة للمرأة. وأخيراً، فإن الجماعة تثني على الأمين العام لإخلاصه لمبدأ المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة وتأمل في أن يواصل خليفته هذا العمل.

٧ - **السيد تن - باو** (غيانا) تكلم باسم الجماعة الكاريبية، فقال إن اعتماد الهدف ٥ يدل على الأهمية المركزية للقضايا الجنسانية في تحقيق خطة عام ٢٠٣٠.

٨ - وقد تحقق حتى الآن تقدم جدير بالثناء، ولكن لا يزال هنالك عدد من الشواغل البالغة الأهمية. علماً بأن تقرير الأمين العام عن القضاء على جميع أشكال العنف ضد المرأة والفتاة (A/71/219) قد لاحظ أن العنف المترلي هو أحد أكثر أشكال العنف شيوعاً ضد المرأة، في حين أن مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة قد أفاد في عام ٢٠١٤ بأن النساء والفتيات يمثلن ٧٠ في المائة من كل ضحايا الاتجار بالبشر على الصعيد العالمي.

٩ - وتظل حكومات الجماعة الكاريبية ملتزمة بتمكين المرأة وتعزيز المساواة بين الجنسين. ففي عام ٢٠١٤، وافق مجلس التنمية البشرية والاجتماعية للجماعة الكاريبية على استراتيجية وخطة لتقليص حالات حمل المراهقات في المنطقة الكاريبية الناطقة بالإنكليزية والناطقة بالهولندية. ولقد سنّت بلدان الجماعة الكاريبية كلها تقريباً تشريعات لحماية الضحايا وتجريم أعمال العنف البدني والنفسي والجنسي.

١٠ - وعلى الرغم من أوجه التقدم هذه، لا تزال هنالك تحديات متعددة. وقد أشار تقرير التنمية البشرية في منطقة الكاريبي لعام ٢٠١٦ إلى أن العنف ضد المرأة يؤثر في ما يتراوح بين ٢٠ و ٢٥ في المائة من النساء في دول الجماعة الكاريبية الأعضاء التي تتوافر بيانات فيها بهذا الشأن، علماً بأن التقدم المحرز في مجال المساواة بين الجنسين في منطقة الكاريبي يتسم بالتفاوت. وتزداد أعداد النساء اللاتي يتممن التعليم المدرسي العالي، مما أدّى إلى زيادة مشاركة الإناث في قوة العمل في عدد من بلدان الجماعة، وشغل المزيد من السناء لمناصب حكومية ومناصب انتخابية. غير أن من الأرجح أن تتعطل المرأة عن العمل، وإن كانت الفجوة في هذا الشأن تضييق، وإن مالت إلى التركيز على الوظائف القليلة الأجر. وترأس المرأة الأسرة المعيشية فيما يقرب من نصف تلك الأسر في دول الجماعة الكاريبية الأعضاء. ولا يزال معدل الفقر بين الأمهات غير المتزوجات، والنساء المسنات وذوات الإعاقة مرتفعاً، مع ارتباط الفقر بعوامل ضعف أخرى، مثل ارتفاع معدلات وفيات الرضَّع، وانخفاض معدل الالتحاق بالمدارس، والارتفاع، في بعض دول الجماعة، في معدلات الانتحار.

١١ - وقد اعتنقت دول الجماعة الكاريبية الأعضاء الهدف المتمثل في تهيئة مجتمع خلو من العنف، وتؤمن بأن زيادة إمكانية حصول المرأة على فرص للعمل من شأنها تمكينها اقتصادياً والسماح لها بالتخلص من علاقات تتعرض فيها لإساءة معاملتها. ويتعين تنفيذ سياسات الهجرة المخطط لها لمكافحة الهجرة غير القانونية، التي تشمل الاتجار بالمرأة. هذا، وهناك حاجة إلى مزيد من التعاون بين الوكالات الحكومية والمجتمع المدني والقطاع الخاص؛ ويجب أن تتصدى حملات الدعوة للمواقف والممارسات التمييزية التي تتسامح مع العنف ضد المرأة؛ ويجب تعزيز الجهود الرامية إلى إشراك الرجال والفتيان في الترويج للمساواة بين الجنسين.

١٢ - ويجب استغلال كل مصادر التمويل لضمان توافر موارد كافية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، واستمرار المساعدة الإنمائية الرسمية في أداء دور محوري في تعزيز المساواة بين الجنسين. ولذلك، فإن دول الجماعة الكاريبية الأعضاء تدعو البلدان المتقدمة النمو إلى الوفاء بالتزاماتها بموجب خطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية لضمان توافر موارد كافية ومنتظمة وقابلة للتنبؤ بها لتمكين منظومة الأمم المتحدة، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة بوجه خاص، من أداء ولاياتها.

١٣ - وتؤكد الجماعة الكاريبية مجدداً التزامها بتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وبخاصة تلك المتعلقة بالنهوض بالمرأة والفتاة. علماً بأن خطة عام ٢٠٣٠ تمثل فرصة هائلة لإحداث فرق في حياة أشد الناس ضعفاً والأشد تعرضاً للتخلف عن الركب.

١٤ - **السيد إبراهيم** (ماليزيا) تكلم باسم رابطة أمم جنوب شرق آسيا، فقال إن السعي إلى تحقيق المساواة بين الجنسين يمثل أحد الأهداف الأساسية للرابطة التي دلت على التزامها بالمساواة بين الجنسين من خلال إنشاء لجنتها المعنية بالمرأة، وإعلانيها بشأن النهوض بالمرأة والقضاء على العنف، اللذين اعتمدا في عامي ١٩٩٨ و ٢٠٠٤ على التوالي. وأوضح أن خطة عمل اللجنة المعنية بالمرأة للفترة ٢٠١٦-٢٠٢٠ ترمي إلى زيادة تعزيز حقوق المرأة، وتضمّ عناصر من ميثاق الرابطة وخارطة طريق لجماعة الرابطة للفترة ٢٠٠٩-٢٠١٥. وقد وردت مدخلات من اللجنة الحكومية الدولية المعنية بحقوق الإنسان التابعة للرابطة، واللجنة المعنية بتعزيز وحماية حقوق المرأة والطفل التابعة هي أيضاً للرابطة.

١٥ - وتم في عام ٢٠١٣ اعتماد إعلان بشأن القضاء على العنف ضد المرأة والطفل، وتم إعداد خطط عمل إقليمية لتنفيذها. ومن بين الأنشطة المبذولة الأخرى، العمل على إطلاق شبكة من وكالات الخدمات الاجتماعية المعنية بحماية ضحايا العنف ومساعدتهم؛ واتخاذ إجراءات لإدماج المنظور الجنساني في مختلف مجالات التنمية، بما في ذلك عقد اجتماعين إقليميين بشأن الشؤون الجنسانية وتغيّر المناخ في عام ٢٠١٥؛ والعمل على إنجاز مبادئ توجيهية مراعية للاعتبارات الجنسانية لتحسين التعامل مع النساء والفتيات من ضحايا الاتجار بالبشر.

١٦ - ثم إن اللجنة المعنية بتعزيز وحماية حقوق المرأة والطفل التابعة للرابطة قد واصلت عملها مع وكالات الأمم المتحدة. وعُقد حوار تفاعلي ثالث مع الممثلة الخاصة للأمين العام للأمم المتحدة المعنية بالعنف ضد الأطفال، في اجتماع اللجنة في شهر شباط/فبراير ٢٠١٦، وصدر بيان يدعم مبادرة ''حان الوقت لإنهاء العنف ضد الأطفال''. هذا، وعُقدت دورة تدريبية إقليمية في مانيلا في حزيران/يونيه ٢٠١٥ بشأن إدماج منظورات جنسانية في سياسات الحماية الاجتماعية الوطنية.

١٧ - وقد أدى الدعم المقدّم من أعضاء الرابطة إلى زيادة التمكين الاقتصادي للمرأة في المنطقة. فهناك آليات وطنية وإقليمية شتى، مثل برلمانيات الرابطة والدائرة النسائية للرابطة، تعمل على النهوض بقضايا المرأة ومشاركتها في كل القطاعات. والرابطة ملتزمة بضمان بقاء هدف المساواة بين الجنسين جزءاً لا يتجزأ من سياساتها وبرامجها وتطوير جماعتها. وهي تتطلع إلى العمل مع الأمم المتحدة وسائر الشركاء على بناء مجتمع عالمي أكثر رخاءً وأشمل تقوم فيه المرأة بدور أساسي في التنمية الاجتماعية — الاقتصادية. ونظراً لكون المرأة عاملاً من عوامل التغيير والتنمية، فإن رفاهها وتمكينها من شأنهما الإسهام إسهاماً كبيراً في تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠. ولذلك تتطلع الرابطة إلى استكشاف كل أشكال ممكنة من التعاون مع الأمم المتحدة وسائر الشركاء لدعم النهوض بالمرأة في المنطقة.

١٨ - **السيدة أدامسون** (المراقبة عن الاتحاد الأوروبي) تكلمت أيضاً باسم البلدان المرشحة لعضوية الاتحاد الأوروبي آلبانيا وتركيا والجبل الأسود وجمهورية مقدونيا اليوغسلافية سابقاً وصربيا، وبلد عملية تحقيق الاستقرار والانتساب، البوسنة والهرسك، وبلدان الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة من المنطقة الاقتصادية الأوروبية؛ إضافة إلى أوكرانيا

وجمهورية مولدوفا وجورجيا، فقالت إن المستويات غير المسبوقة للتنقُّل البشري في عام ٢٠١٦ تمثل تحديات خطيرة. علماً بأن الهجرة تعرّض المرأة والطفل لمزيد من مخاطر العنف والانتهاك الجنسي؛ ويتعين على المجتمع الدولي اتخاذ نهج جنساني تجاه الهجرة لتلبية احتياجات الحماية الخاصة للمرأة والفتاة المتنقلة، والوفاء بالالتزام الذي قضت به الجمعية العامة في إعلان نيويورك الصادر عنها في ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦. ويعزز الاتحاد الأوروبي جهوده لضمان حصول المرأة والفتاة على الرعاية الطبية والدعم القانوني والرعاية النفسية — الاجتماعية أثناء عملية اللجوء.

١٩ - وأفصحت أن كل عمليات المعونة الإنسانية التي يمولها الاتحاد الأوروبي يُشترط أن تكون مراعية لنوع الجنس والعمر. وضماناً للتنفيذ الفعال لسياسته الجنسانية الإنسانية، استثمر الاتحاد الأوروبي في مجال بناء القدرات وفي أدوات من قبيل مؤشره الجنساني — العمري. وفيما يتعلق بإنشاء مرفق الاتحاد الأوروبي للاجئين في تركيا، وسائر التدابير التي اتُخذت في الأردن ولبنان، تقوم المشاريع على أساس تقييمات للاحتياجات القائمة على اعتبارات جنسانية، مع رصد تأثيرها على المرأة والفتاة. ويجب على الشركاء المنفذين أن يضمنوا أن الإجراءات المتخذة تفيد المرأة والفتاة، كما تفيد الرجل والفتى. وأوضح أن صندوق الطوارئ الاستئماني الذي يبلغ رصيده ١,٨ بليون يورو والمعني بالاستقرار والأسباب الجذرية للهجرة غير القانونية والمشردين في أفريقيا، يستهدف تعزيز المساواة بين الجنسين على مستوى القاعدة الشعبية وحماية المرأة والفتاة على طول طرق الهجرة. وأكد أن تقليص عدم المساواة بين الجنسين من شأنه المعاونة في منع المزيد من العنف.

٢٠ - وبعيداً عن مسألة الهجرة، يلتزم الاتحاد الأوروبي التزاماً قوياً بدعم تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠، ولديه أطر قوية قائمة لمعاونة شركائه من البلدان على تحقيق نتائج ملموسة في سعيها إلى تحقيق المساواة بين الجنسين. وسوف تُتخذ إجراءات في أربعة مجالات ذات أولوية هي: ضمان السلامة البدنية والنفسية للفتاة والمرأة؛ وتعزيز حقوقهما الاقتصادية والاجتماعية والثقافية؛ وتعزيز حقوقهما السياسية والمدنية؛ وإحداث نقلة في الثقافة المؤسسية للاتحاد الأوروبي حتى يمكنه الوفاء بالتزاماته على نحو أكثر فعالية.

٢١ - وتتحمل الحكومات المسؤولية الرئيسية عن تنفيذ الالتزامات المقطوعة، ولكن الاتحاد الأوروبي يرحب بالحوار الجاري بشأن الدروس الجماعية المستفادة والفجوات والتحديات التي لا تزال قائمة تجاه المساواة بين الجنسين وتعميم المنظور الجنساني داخل منظومة الأمم المتحدة.

٢٢ - وفيما يتعلق بتنفيذ قرارات مجلس الأمن بشأن المرأة والسلام والأمن، فإن الاستراتيجية الشاملة المعتمدة حديثاً لسياسة الاتحاد الأوروبي الخارجية والأمنية، قد أولت اهتماماً خاصاً لمنع جميع أشكال العنف الجنساني، ولمشاركة المرأة في عمليات السلام، ومنع النزاع. وقد تطلب تنفيذ الاستراتيجية دعم عمل الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع؛ وتخصيص ما يزيد على ١١ مليون يورو من معونة الاتحاد الأوروبي الإنسانية لمعالجة العنف الجنسي والجنساني في عام ٢٠١٥؛ والعمل في مجال البعد الجنساني للإرهاب والتطرف العنيف، وتعزيز الشبكات والشراكات.

٢٣ - وعلى الرغم مما أُحرز من تقدم مؤخراً، لم يحقق أي بلد بعد المساواة الكاملة بين الجنسين. ويتطلّع الاتحاد الأوروبي إلى العمل مع شركائه على ضمان أن تتمتع القرارات المعتمدة في إطار الدورة الحادية والسبعين للجمعية العامة بشأن المساواة بين الجنسين وحقوق المرأة وتمكينها، بأقصى قدر ممكن من القوة.

٢٤ - **السيدة أويتز** (الولايات المتحدة الأمريكية) قالت إن حكومتها تسعى إلى النهوض بحقوق ووضع المرأة والفتاة، وتعزيز المساواة بين الجنسين في سياستها الخارجية، وتكافح العنف الجنساني. كما تعمل على مكافحة الممارسة الضارة لتشويه الأعضاء الجنسية للأنثى، ومعالجة الناسور التوليدي عن طريق تعزيز حقوق الصحة الجنسية والإنجابية، بما في ذلك تعزيز إمكانية الحصول على خدمات مولدات ماهرات، ومنع حمل المراهقات.

٢٥ - وتتشارك الولايات المتحدة مع الحكومات حول العالم لمكافحة الاتجار بالبشر بجميع أشكاله وقدمت منحاً بما يزيد على ١٨ مليون دولار لمكافحة تلك الجريمة المستترة. ونظراً إلى المخاطر التي يواجهها الأشخاص عديمو الجنسية، ولا سيما المرأة والطفل، والأعداد غير المسبوقة للاجئين والمشردين داخلياً في العالم، يتعين أن يكون للمرأة الحق في منح جنسيتها لأبنائها وزوجها. وذكرت أن وفدها قدّم قرار مجلس حقوق الإنسان ٧/٣٢، الذي يسعى إلى القضاء على التمييز ضد المرأة في ذلك المجال. ولاحظت مع الارتياح أن إعلان نيويورك الذي اعتُمد مؤخراً والمتعلق باللاجئين والمهاجرين يسلّم بالحاجة إلى الحدّ من انعدام الجنسية لمنع التشريد القسري والتصدّي له.

٢٦ - **السيدة عبد القوي** (مصر) قالت إنه في عام ٢٠١٦ بدأت مصر تنفيذ استراتيجية وطنية لمكافحة العنف ضد المرأة. وتركز منهجية تلك الاستراتيجية على أربعة مجالات هي: الوقاية والحماية وخدمات الضحايا والمقاضاة، ويجري إعداد تقرير بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة للسكان لتحديد مدى الظاهرة وتكاليفها الاقتصادية. وفي مطلع الأسبوع الفائت، أطلق المجلس القومي للمرأة المرحلة الثانية لحملة ترمي إلى دعم وتمكين المرأة المصرية وتحدّي القوالب النمطية عنها. وتتعاطى الحملة أيضاً مع قضية التحرش الجنسي والتمكين الاقتصادي والسياسي للمرأة. وقد أعدت اللجنة التشريعية للمجلس القومي للمرأة، بالتعاون مع وزارة العدل وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مشروع قانون لمكافحة العنف ضد المرأة ومن المنتظر مناقشة المشروع في البرلمان.

٢٧ - وتؤكد مصر على أن عادة تشويه الأعضاء التناسلية للأنثى لا علاقة لها البتة بالإسلام أو بأي أديان سماوية أخرى. بل هي شكل من أشكال العنف ضد المرأة ويجب القضاء عليها بالمرة. ولهذه الغاية اعتمد مجلس الوزراء المصري مشروع قانون يفرض عقوبات أشد على أي أحد يقوم بممارسة هذه العادة، وإعادة تصنيفها من جنحة إلى جناية. وقد أجرى المجلس القومي المصري للسكان، بالتعاون مع الأمم المتحدة، تدريباً للشرطة والمدعين العامين والقضاة وخبراء الطب الشرعي في الشؤون المتعلقة بتشويه الأعضاء التناسلية للأنثى، وصاغ البلد مبادئ توجيهية طبية لمعالجة العنف الجنساني، بما في ذلك تشويه الأعضاء التناسلية للأنثى. وتنص هذه المبادئ التوجيهية على وجوب توفير خدمات للضحايا والابلاغ عن الجناة ومحاسبتهم.

٢٨ - ثم إن مشاركة المرأة في البرلمان قد زادت بنسبة ١٥ في المائة، ويشمل هذا الرقم نساء من ذوي الإعاقة. وقد بلغت حصة المرأة في الإدارة المحلية ٢٥ في المائة. ويوجد حالياً ٦٦ قاضية ويتزايد كل عام عدد النساء العاملات بالسلك الدبلوماسي في السفارات المصرية.

٢٩ - **السيدة ساندوفال** (باراغواي) قالت إن دستور باراغواي يكفل المساواة بين الرجل والمرأة، وأن حكومتها تعمل على تحقيق هذا الحكم على أرض الواقع. ثم إن خطة تكافؤ الفرص الوطنية الثالثة، والتي هي الأداة الرئيسية لتعميم المنظور الجنساني في السياسات العامة، تستهدف الخلاص من اختلال التوازن التاريخي والثقافي بين الرجل والمرأة في

المجتمع. ويسعى قانون السياسات العامة للريفيات إلى ضمان حقوق المرأة الريفية وتمكينها. ويجري تنفيذ برامج التحويلات النقدية المشروطة التي تعطي الأولوية للنساء اللاتي يقمن بإعالة أسرهن، وذلك تفادياً لانتقال الفقر عبر الأجيال. وسُنّت قوانين لتشجيع الرضاعة الطبيعية وحماية العاملات المترليات ومقدمات الرعاية. وهناك مشروع قانون للحماية الشاملة للمرأة من جميع أشكال العنف، يتضمن تعريفاً قانونياً لجريمة قتل الإناث، حظي بالفعل بموافقة جزئية.

٣٠ - **السيدة الفصام** (الكويت) قالت إن الكويت تتفق مع الرأي القائل بأن الدول يجب أن تعزز جهودها لمنع العنف ضد المرأة، وأنها ينبغي أن تشارك، بالتعاون مع منظمات الأمم المتحدة المعنية، في إجراء مزيد من البحوث بشأن العلاقة بين الهجرة والاتجار بالبشر، بغية اتخاذ إجراءات تأخذ في الحسبان العمر ونوع الجنس لدى معالجة هشاشة وضع المرأة والفتاة المهاجرة في حالات النزاع المسلح والكوارث الطبيعية.

٣١ - ويؤكد الدستور الكويتي أن الناس سواسية في الكرامة الإنسانية وهم متساوون لدى القانون في الحقوق والواجبات العامة. ووفقاً لتوصيات الأمانة العامة، اتخذت الكويت عدداً من التدابير للنهوض بحقوق المرأة وحمايتها، والتي منها الإقرار بمبدأ المساواة في أجور الرجل والمرأة في القطاع الخاص، وإدخال المرأة في الجهاز القضائي والجيش. وتشكّل الأهداف المتعلقة بتمكين المرأة جزءاً من خطة الكويت الإنمائية لعامي ٢٠١٩-٢٠٢٠. ومن بين هذه الأهداف القضاء على التمييز ضد المرأة من خلال إنشاء لجنة لمراجعة التشريعات الحالية واقتراح إدخال تعديلات فيها تؤدي إلى المساواة بين الجنسين.

٣٢ - وتشجع الكويت تعليم المرأة والفتاة. وتزيد نسبة النساء الملتحقات بالمؤسسات التعليمية على نسبة الرجال، إذ تبلغ بين طلاب التعليم النظامي ٥٢ في المائة، وتبلغ نسبتهن ٦٦ في المائة بين طلاب التعليم العالي. وتلقى الكويتيات اهتماماً خاصاً في مجال الرعاية الصحية، فقد سنّت الدولة تشريعات تجعل الفحص الطبي قبل الزواج إلزامياً، وأتاحت للفتيات فرص التلقيح ضد السرطان. ومنحت الكويت الأمهات العاملات عدداً من الحقوق، بما فيها إجازة الأمومة السخية وإجازة ما بعد الوضع. ويتجلى التزام الكويت بتمكين المرأة في تصديقها على عدد من الصكوك الدولية ذات الصلة، بما فيها اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.

٣٣ - **السيد ساور** (فنلندا) قال إن العنف ضد المرأة والفتاة يبدد طاقة بشرية، ويقوض بصورة خطيرة تنمية مجتمعات بأسرها. ولا يجب السماح للتمييز والعنف بتقويض الجهود الرامية إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ومن أجل إحراز تقدم في هذه القضية، يتوجّب التصدي للقوالب النمطية الجنسانية التي تكتنف الذكورة ويجب أن يكون الرجل والفتى جزءاً من الحل. ومشاركة المرأة في التنمية يطلق إمكانات النمو الاقتصادي من عقالها. وقد استفادت فنلندا من ضمان مساواة حقوق المرأة بحقوق الرجل السياسية، وحقها في التعليم، والعمل، والحماية الاجتماعية، وفي امتلاك ووراثة الممتلكات، وفي الصحة الجنسية والتناسلية. ومن الأهمية بمكان أن تكون للمرأة الحرية في اتخاذ القرارات المتعلقة ببدنها ضماناً لصحتها ورفاهها وتمكينها.

٣٤ - علماً بأن المنتدى العالمي السادس المعني بالإحصاءات الجنسانية الذي يجري حالياً تنظيمه في هلسنكي، بالاشتراك مع شعبة الإحصاءات بالأمم المتحدة، سوف يركز على

البيانات والطرائق الإحصائية لمتابعة واستعراض مؤشرات أهداف التنمية المستدامة من منظور جنساني. كما سوف ينظر في مختلف طرائق إنتاج البيانات وتحليلها واستخدامها لقياس ورصد التمكين الاقتصادي للمرأة وسائر القضايا الجنسانية. وقد عملت هيئة الإحصاء الفنلندية مع مجلس الشرطة الوطني في فنلندا على تحسين البيانات المتعلقة بالجرائم العنيفة والعنف ضد المرأة. وعلى سبيل المثال، فإن طبعة عام ٢٠١٦ من المنشور المعنون ''الرجال والنساء في فنلندا'' تحتوي على إحصاءات جنسانية تفصيلية عن ضحايا الجرائم وعن استخدام المآوى. وأُجريت في عام ٢٠١٤ دراسة عن التمييز في مجال العمل، تبحث في التمييز الجنساني والمعاملة غير المتساوية.

٣٥ - **السيد هايتزر** (سويسرا) قال إن منع العنف ضد المرأة قد أُدرج في برنامج بلده للتعاون الدولي، وبرنامجه التشريعي، واستراتيجيته الوطنية للتنمية المستدامة، وإن قضية العنف الجنسي والجنساني قد أدرجت بوصفها أولوية في استراتيجية بلده للمساعدة الإنسانية.

٣٦ - ولاحظ مع القلق الأرقام المتعلقة بالناسور التوليدي الواردة في تقرير الأمين العام عن تكثيف الجهود الرامية إلى القضاء على ناسور الولادة (A/71/306*)، فقال إنه يتعين إعلام الفتيات الصغيرات والمراهقات فضلاً عن أسرهن على نحو أفضل بمخاطر التبكير بالحمل والولادة. ويستلزم الأمر زيادة الاستثمار في نظم الرعاية الصحية لضمان الحصول سريعاً على رعاية توليدية جيدة وعلى رعاية جيدة قبل الولادة. وينبغي استنفار الرجال والفتيان والجيل الأصغر ككل لدعم القضاء على تشويه الأعضاء التناسلية للأنثى، فبذلك يتسنى تحدّي أوجه عدم المساواة والأعراف الاجتماعية العميقة الجذور التي أدامت هذه الممارسة الضارة.

٣٧ - ويتوجب على الدول الأعضاء تكثيف جهودها لتعزيز الشراكات وتحسين تنسيق المبادرات للقضاء على العنف وضمان الوفاء بحقوق المرأة. ويجب الاستماع إلى أصوات الشبان والشابات.

٣٨ - **السيد بيسود** (إسرائيل) قال إن إسرائيل تسعى جاهدة من أجل عالم يعامل فيه كل أحد معاملة عادلة، ويتساوى فيه الجنسان، وتنجح فيه المرأة في الحصول على حقوقها. وأضاف أن الخوف الصاعق من العنف، وتشويه الأعضاء التناسلية للأنثى، وتزويج الأطفال وغيرها من الأفعال المفزعة لا يجب أن يُسمح لها بالسيطرة على المجتمعات. ويجب تثقيف الرجل والفتى بشأن المساواة بين الجنسين. ولا ينبغي حرمان المرأة من التعليم في حين يتعلم ندها الذكر في المدرسة. ويمكن تحقيق نمو اقتصادي أعلى من خلال تعليم المرأة والفتاة. ويحتاج سوق العمل إلى الانفتاح للمرأة وإدماجها فيه بالكامل وعلى قدم المساواة، ولا سيما في المناصب القيادية، سواء في القطاع العام أو الخاص، وأن تتقلّد المرأة منصب الرئيس أو رئيس الوزراء أو أن تكون من كبار المسؤولين في الأمم المتحدة. والمسألة ليست مسألة تقوية المرأة، فهي قوية بالفعل، وإنما المسألة مسألة تغيير نظرة العالم إلى تلك القوة.

٣٩ - **السيد لامبرتيني** (إيطاليا) قال إن قضايا المرأة متضافرة كل التضافر مع كل جانب من جوانب التنمية والصحة والعدالة الاجتماعية والتمتع بحقوق الإنسان. ثم إن التمكين الاجتماعي والاقتصادي والسياسي للمرأة لا يمثل ضرورة حتمية أخلاقية ومسألة من مسائل العدالة، فحسب، بل هو أحد مضاعفات رفاه المجتمعات وتنميتها. وذكر أن إيطاليا تقف في صدارة العمل الدولي المتعدد الأطراف لإنهاء الممارسات الضارة، من قبيل تشويه الأعضاء التناسلية للأنثى، والزواج القسري أو زواج الأطفال، وهي ملتزمة

بالعمل مع شركائها من البلدان وجميع الجهات المعنية على منع انتهاكات حقوق الإنسان التي للمرأة.

٤٠ - ويجب إيلاء مسألة العنف الجنسي ما تستحقه من أهمية محورية إضافة إلى التمكين الاقتصادي والسياسي للمرأة. وإيطاليا ملتزمة بمنع جرائم العنف الجنسي والجنساني في حالات النزاع، والتصدّي لتلك الجرائم. وتعرض المرأة حياتها وحياة أطفالها للمخاطر لدى فرارها من النزاع في بلدها بحثاً عن مستقبل أفضل. ثم إن التحديات الضخمة التي لا تزال قائمة، تؤكد الحاجة إلى التركيز لا على أعراض العنف والتمييز الجنساني فحسب، بل أيضاً على أسبابهما الجذرية.

٤١ - **السيد ثينكيوموانغيوا** (جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية) قال إن لدى بلده مجموعة من القوانين والمؤسسات لحماية مصالح المرأة ومواصلة النهوض بها. فلجنة لاو الوطنية للنهوض بالمرأة، التي أُنشئت عام ٢٠٠٣، تساعد الحكومة في صياغة سياسة واستراتيجية وطنية لتعزيز النهوض بالمرأة، وتعمل بوصفها جهة التنسيق للمساواة بين الجنسين والقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. وفي إطار توجيهات اللجنة، تم اعتماد الاستراتيجية الوطنية للنهوض بالمرأة للفترة ٢٠١١-٢٠١٥، وتم تنظيم حلقات عمل وحلقات دراسية بشأن المسائل الجنسانية.

٤٢ - وهناك منظمة أخرى، هي اتحاد نساء لاو، وضعت خططاً خمسية لتعزيز المساواة بين الجنسين وحماية حقوق المرأة ورصد تنفيذ الهدف ٥ من أهداف التنمية المستدامة. ووضعت الخطة الإنمائية لنساء لاو لتعزيز الوعي القانوني بين النساء، وتحسين تعليمهن ومهاراتهن وصحتهن وتغذيتهن وتهيئة فرص مدرّة للدخل لهن. وتعلق الحكومة أهمية كبيرة على الوفاء بالالتزامات المنبثقة عن الصكوك الدولية الرئيسية المتعلقة بالنهوض بالمرأة، وترتّب على ذلك تحسن مطرد في المساواة بين الجنسين على كل المستويات.

٤٣ - **السيد جوشي** (الهند) قال إن الهند قد عممت بنجاح المنظور الجنساني في نظام الحكم لديها. ويجري تحديث السياسة الوطنية المتعلقة بالمرأة من أجل إرساء أساس متين للتعجيل بتنفيذ الالتزام بالوفاء بأهداف التنمية المستدامة السبعة عشر (١٧) وخطة عام ٢٠٣٠. وتم إطلاق سياسات وبرامج شتى للإدماج المالي، والائتمان المتناهي الصغر، واستدرار الدخل، المستفيد الرئيسي منها هو المرأة. وقد مكّن إنجاز تاريخي المرأة من المشاركة في صنع القرار السياسي من خلال الاحتفاظ بحصة للمرأة تبلغ ثلث المقاعد في الكيانات المحلية والحضرية المتمتعة بالحكم الذاتي، وفي كثير من الولايات بالهند، يُحتفظ للمرأة بنصف تلك المقاعد ويشارك في عملية صنع القرار على الصعيد المحلي أكثر من ١٥ مليون امرأة.

٤٤ - وقد حققت الهند المساواة بين الجنسين في التعليم الابتدائي، وتم إطلاق برامج مهمة لتغيير المواقف وإزالة التعصب الذي دام قروناً في المجتمع. وهناك برامج للاستحقاقات النقدية المباشرة ومشاريع للحوافز، وغيرها من البرامج الصحية، تستهدف تقليص معدلات وفيات الأمهات والأطفال. وقد زيدت إجازة الأمومة إلى ٢٦ أسبوعاً، ويُتوقع أن يؤدي هذا إلى خفض معدلات وفيات الرضَّع. وتجري مواءمة التشريعات الوطنية بشأن الاتجار بالبشر مع الالتزامات الدولية.

٤٥ - **السيد موريتان** (الأرجنتين) قال إن بلده يولي اهتماماً خاصاً لتمكين المرأة، التي تتعرض للعنف وتعاني من أشكال متعددة من التمييز. وتعاني المسنات من قوانين وممارسات تمييزية، وحالتهن هي مبعث للقلق. وعملاً بسياسة للدولة تقوم على القضاء على جميع أشكال العنف

ضد المرأة، تقوم الأرجنتين بتنفيذ أول خطة عمل وقائية وطنية لها لمساعدة المرأة المعرضة للمخاطر.

٤٦ - واقتناعاً من جانب أعضاء الحكومة بأن الجهود الوطنية لتحقيق المساواة بين الجنسين ينبغي أن تنعكس في جهود مماثلة داخل الأمم المتحدة، فإنهم قاموا بتوقيع إعلان حملة المساواة بين الجنسين في التمثيل الدولي، وانضموا إلى الحملة الرامية إلى تعزيز المساواة بين الجنسين في المحاكم الدولية وغيرها من الهيئات. وأثنى على إسبانيا لإنشائها شبكة من جهات التنسيق بشأن قضية المرأة والسلام والأمن. وأوضح أن جهة التنسيق التي عينتها حكومته سوف تعاون في تعزيز تلك المبادرة.

٤٧ - وتولي حكومة الأرجنتين أولوية الاهتمام لمنع جريمة الاتجار بالأشخاص والمعاقبة عليها، وتسعى إلى تحسين قدرتها على مساعدة الضحايا وحمايتهم. وينبغي إقامة آليات لتقديم المشورة القانونية مجاناً للضحايا.

٤٨ - **السيدة زيزار** (المكسيك) قالت إن جيلاً بعد جيل نشأ على الفكرة القائلة بأن تشيئ المرأة أمر طبيعي، ثم إن أدوار الرجل والمرأة في المجتمع مقررة مسبقاً، ويُنظر إلى العنف الجنساني على أنه شئ عادي، حتى في قرن قوامه التكنولوجيا والعولمة. غير أنه يمكن الاستعانة بتأثير وسائط التواصل الاجتماعي في مكافحة العنف الجنساني، إذا أُتيحت للمرأة الفرصة لإثبات كفاءتها وقدرتها على القيادة على أساس يومي، وإذا لم يفلح ذلك، فسوف تدوم مظالم الماضي.

٤٩ - وفي عام ٢٠١٥، اعتمدت حكومتها الاستراتيجية الوطنية لتوقّي حمل المراهقات، تلك الاستراتيجية التي ترمي إلى الهبوط بمعدل خصوبة المراهقات إلى النصف، ومنع حمل الفتيات اللاتي تقل أعمارهن عن ١٤ سنة. كما رحبت بجهود بلدان أمريكا اللاتينية لوضع استراتيجية مشتركة، وأعربت عن ثقتها في أن نتيجة المؤتمر الإقليمي المقبل للمرأة في أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي سوف تُسهم في الوفاء بخطة عام ٢٠٣٠.

٥٠ - واستطردت تقول إنه يجب على البلدان تحسين ما تُصدره من إحصاءات جنسانية مصنفة. والمكسيك، بوصفها رائدة في هذا المجال، وبالاشتراك مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة، سوف تنشئ قريباً مركزاً متميزاً للإحصاء من منظور جنساني، هدفه بوجه عام تيسير آليات المساءلة وتقديم مبادئ توجيهية لوضع القوانين والسياسات العامة.

٥١ - وإدراكاً من الحكومة لما تواجهه المكسيك من تمييز متعدد الأبعاد، ومن عدم المساواة على الصعيد الاجتماعي - الاقتصادي، والاستبعاد من السلطة السياسية، فإنها واجهت التحدّي الذي ينطوي عليه معالجة الأسباب الأساسية للعراقيل التي تحول دون النهوض بحقوق المرأة. ودعت الدول إلى مواصلة تعزيز التزاماتها السياسية، بغية التحقيق الجماعي للهدف ٥ من أهداف التنمية المستدامة.

٥٢ - **السيد رويس بلانكو** (كولومبيا) قال إن بلده قد وضع إطاراً قانونياً وسياساتياً متيناً للنهوض بالمرأة في كل مجالات أنشطة الدولة، وفقاً للاتفاقات الدولية، والتشريعات الوطنية وطلبات الحركات النسائية والمجتمع المدني. وتركز كولومبيا في منهجها لمعالجة العنف ضد المرأة على ثلاثة جوانب هي: الوقاية والرعاية والتنسيق. فالتركيز على الوقاية يضمن تعميم المنظور الجنساني في جميع السياسات المتعلقة بالعنف ضد المرأة؛ أما البعد الخاص بالرعاية فيتعلق بتحسين خدمات الرعاية الصحية والخدمات القضائية ذات الصلة؛ وأما البعد المتعلق بالتنسيق فيؤكد على التفاعل على نحو أفضل بين الهيئات الوطنية، وتشديد التشريعات وتحسين البيانات والمتابعة.

٥٣ - وذكر أنه في عام ٢٠١٥، وافقت حكومته على قانون يجرِّم قتل الإناث، وعلى قانون آخر يشدّد العقوبات على التعدّي على المرأة باستخدام عوامل كيميائية، وحرمان الجناة من مزايا قانونية معيّنة.

٥٤ - وقد خبرت كولومبيا مزايا مشاركة المرأة مشاركة مباشرة في بناء السلام منذ أن كان ما يقرب من ثلث المفاوضين في محادثات السلام بين الحكومة وبين القوات المسلحة الثورية الكولومبية، هم من النساء. وقد برهنت تلك العملية على التزام الحكومة تجاه المرأة، وإدراكها أن المرأة هي أكثر من عانى أثناء الصراع المسلح في البلد. ومن الأهمية بمكان أن تواصل المرأة أداء دور بارز في منع النزاعات وحلها.

٥٥ - **السيدة رودريغيس أباسكال** (كوبا) قالت إن النهوض بالمرأة كان هشاً وقاصراً. فالنساء يمثلن نحو ٧٥ في المائة من اللاجئين والمشردين، و ٧٠ في المائة من الفقراء وثلثي الأميين البالغين. ويموت ما يزيد على ٣٠٠ ٠٠٠ امرأة سنوياً من مضاعفات يمكن توقّيها أثناء الولادة.

٥٦ - وقد كانت كوبا أول بلد يوقع اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. وتتمتع المرأة الكوبية الآن بالمساواة مع الرجل: فهي تتقاضى نفس المرتب عن العمل المتساوي القيمة؛ ولها الحق في الحصول على استحقاقات حال ترمّلها، أو إصابتها بعجز أو ولادتها؛ ويمكنها تملّك الأرض؛ وسحب قروض؛ والحصول على خدمات تعليمية وصحية مجانية. وهناك ضمان لحقوقها الجنسية والتناسلية، بما في ذلك حقها في الإجهاض وحريتها في اختيار عدد أطفالها وفي المباعدة بين ولاداتها.

٥٧ - وهناك جهود جارية لتحسين المشاركة في تحمل عبء الرعاية داخل الأسرة، وتعزيز وجود المرأة في المناصب الحكومية الرفيعة المستوى. وتبلغ حالياً نسبة البطالة بين النساء ٣,٥ في المائة، علماً بأن النساء يمثلن ٤٨ في المائة من موظفي الخدمة المدنية (حيث يشغلن ٤٧ في المائة من المناصب الإدارية العليا) وزهاء ٤٩ في المائة من أعضاء البرلمان.

٥٨ - غير أن القضاء على العنف ضد المرأة يتطلب القضاء على جميع التدابير القهرية الانفرادية. فالحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا هو شكل من أشكال العنف ضد المرأة والفتاة الكوبية ويمثل عقبة أمام النهوض بهما.

٥٩ - **السيدة سوكاتشيفا** (الاتحاد الروسي) قالت إن المساواة بين الجنسين والنهوض بالمرأة لا يزالان يتمتعان بالأهمية نفسها في مواجهة اقتصاد عالمي مضطرب وبيئة سياسية غير مستقرة. وعلى الرغم من الكثير الذي تحقق منذ اعتماد إعلان ومنهاج عمل بيجين، فإن أي بلد لم يفلح في القضاء قضاء مبرماً على العنف ضد المرأة والفتاة.

٦٠ - وينبغي للجنة وضع المرأة أن تبقى هي الهيئة التنسيقية الرئيسية في منظومة الأمم المتحدة فيما يتعلق بالقضايا الجنسانية، ومنتدى الحوار المثمر بين الدول الأعضاء. وقد قام الاتحاد الروسي في السنوات الأخيرة بتكثيف جهوده لرسم سياسة شاملة بشأن قضايا المرأة، ويقوم حالياً برسم استراتيجية وطنية في هذا الشأن. علماً بأن هذه الاستراتيجية تركز على تعزيز مشاركة المرأة في الحياة السياسية وصُنع القرار، بما في ذلك فرض حصص على الأحزاب السياسية؛ وتعزيز الوضع الاقتصادي للمرأة من خلال تقديم حوافز للمرأة التي تباشر الأعمال الحرة، وتحسين الرعاية الصحية للمرأة؛ ومنع العنف ضدها، وإصلاح القوالب النمطية الجنسانية.

٦١ - ويواظب الاتحاد الروسي على تعزيز شراكاته بشأن القضايا الجنسانية وقد عقد مشاورات ناجحة في فعاليات

ضمّت مجموعة البرازيل وروسيا والهند والصين وجنوب أفريقيا، ومنتدى التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ والمنتدى العالمي للمرأة في البرلمان. كما تتعاون المنظمات غير الحكومية الروسية تعاوناً أشد مع نظرائها الأجانب، ومن ذلك على سبيل المثال إشراك الجمعية العامة للمركز الأوروبي للمجلس الدولي للمرأة في موسكو، لمثلي ٢٠ بلداً فيها. وعقب نجاح منتدى النساء الأوراسيات، المعقود في سانت بطرسبرج في أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، اتُخذ أيضا قرار لعقد المنتدى سنوياً.

٦٢ - **السيد كولوما غريمبرغ** (شيلي) قال إن حكومته تعلق أكبر أهمية على القضاء على العنف ضد المرأة بجميع أشكاله. وأضاف أن الإحصاءات المتعلقة بالعنف ضد المرأة، المقدمة من الدول الأعضاء خلال النقاش الراهن، تبعث على الإنزعاج. وتتطلب معالجة هذه المشكلة من الحكومات بيانات موثوقة حتى يتسنى لها إعداد سياسات وقوانين مناسبة للحالة الخاصة في بلد كل منها، ثم إنها تحتاج إلى ما يلزم من عزم لتطبيق تلك القوانين تطبيقاً فعالاً. وتواجه شيلي هذا البلاء بعزم وتصميم، ففي عام ٢٠١٤ أدخلت باباً معيّناً لوقاية المرأة من العنف في ميزانيتها الوطنية للمرة الأولى. ومن الوسائل المهمة لمنع ذلك العنف تدريب المراقبين، وحملات التوعية والتثقيف بشأن هذا الموضوع بدءاً من سِنّ دخول المدرسة فصاعداً.

٦٣ - وذكر أن بلده معني عناية خاصة بحالات العنف البالغ ضد المرأة، مثل قتل النساء، والزواج القسري، وتشويه الأعضاء التناسلية للأنثى. وينبغي نشر معلومات بانتظام عن تلك الممارسات حتى تتسنى توعية الناس بخطورة المشكلة، وبأهمية وقفها. ونظراً إلى أن شيلي تصنف بكونها ضمن البلدان الخمسة والعشرين ذات أعلى معدلات قتل الإناث في العالم، فإن حكومته تعرب عن امتنانها للمقررة الخاصة المعنية بالعنف ضد المرأة لإيلائها أهمية جديدة لذلك البعد، وتتطلع إلى التعاون مع مكتبها.

٦٤ - **السيد رجاء زايب شاه** (ماليزيا) قال إن حكومته قد بذلت جهوداً لإشراك المرأة على نحو أكثر فعالية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية لماليزيا، ووضعت أهدافاً تتعلق بزيادة معدل مشاركة المرأة في العمل من ٥٤ إلى ٥٩ في المائة بحلول عام ٢٠٢٠. وأضاف أن بلده قد حقق بالفعل هدفه المتعلق بزيادة عدد النساء في مناصب صُنع القرار في القطاع العام إلى ٣٥ في المائة في عام ٢٠١٥، مع احتذاء عالم الشركات هذا الحذو متقدماً نحو هدفه المتمثل في تحقيق نسبة مقدارها ٣٠ في المائة. وتم إنشاء مجلس لتقديم المشورة للحكومة بشأن تمكين المرأة وضمان صياغة سياسات وتشريعات محدّدة للنهوض بالمرأة.

٦٥ - وتدرك الحكومة بقوة المشكلات الاقتصادية والاجتماعية التي تواجهها الأمهات غير المتزوجات، ولا سيما في الأرياف. ففي عام ٢٠١٥، أطلقت خطة عمل وطنية لتدريبهن وإتاحة الفرص لهن لمباشرة الأعمال الحرة ومن ثم تحسين إمكانية دخولهن سوق العمل. كما أُديرت برامج في شتى أنحاء البلد لزيادة إلمام المرأة بالشؤون القانونية في المجتمعات المحلية، وضمان حصول ضحايا العنف على دعم ومساعدة شاملة.

٦٦ - **السيدة سالم** (ليبيا) قالت إن من المقلق أن المرأة لا تزال تعاني من التمييز على أساس أنماط مقولبة سلبية تجعل النساء إحدى أكثر الفئات الاجتماعية ضعفاً وتهميشاً. وهي ضحية للاتجار بالبشر والعنف المترلي والجنسي، ولا سيما في حالات النزاع المسلح وما بعد انتهاء النزاع. وعلى الرغم مما تواجهه ليبيا من تحديات أمنية وسياسية واقتصادية، فإن المجلس الرئاسي لحكومة الوفاق الوطني ملتزم بالدفاع عن حقوق المرأة ويؤكد مجدداً التزاماته بموجب الصكوك

الإقليمية والدولية ذات الصلة التي ليبيا طرف فيها. كما تؤكد ليبيا على ضرورة اتخاذ تدابير تضمن المساءلة ومنع الإفلات من العقاب.

٦٧ - وتتجسد المساواة بين الجنسين في ليبيا في القانون، ويكفلها الإعلان الدستوري الصادر في عام ٢٠١١. كما تضمن التشريعات الوطنية حقوق المرأة، مثل حقها في التعليم، وحقها في الرعاية الصحية، وحقها في حيازة الممتلكات، وممارسة الأنشطة الاقتصادية، وحقها في المشاركة السياسية، وحقها في اتخاذ القرارات، دون تعرّضها للتمييز الجنسي. غير أن مشاركة المرأة الليبية في كثير من المجالات لا ترقى إلى طموحاتها، وهو أمر مفهوم نظراً لظروف ليبيا، ولكنه غير مقبول. ومن ثم فقد أصدر المجلس الرئاسي لحكومة الوفاق الوطني القرار رقم ٢١٠ لعام ٢٠١٦ بإنشاء وحدة لدعم المرأة وتمكينها، وهي خطوة بالغة الأهمية نحو إعطاء المرأة دوراً أكبر في الحياة السياسية. فقد قامت المرأة الليبية بدور فعال في إنشاء وإدارة منظمات المجتمع المدني وشاركت في التوعية بحقوق المرأة التي تتضمنها القوانين الوطنية.

٦٨ - **السيدة سالاسار** (بيرو) تكلمت بصفتها مندوبة للشباب، فأكدت مجدداً أهمية إعلان ومنهاج عمل بيجين والتقارير المرحلية بشأن تنفيذ الالتزامات التي اعتُمدت في المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة. وعلى الرغم من أن الهدف ٥ من أهداف خطة عام ٢٠٣٠ يدعو تحديداً إلى التضافر لإنهاء كل أشكال التمييز ضد المرأة والفتاة والقضاء على كل أشكال العنف الجنسي، بما في ذلك الزواج المبكر والزواج القسري، فإن المساواة بين الجنسين هي عنصر من عناصر كل هدف من أهداف التنمية المستدامة، وهي تتجلى في كل مبادرات بيرو الوطنية لتمكين المرأة وتحقيق الإدماج الاجتماعي.

٦٩ - وتهدف خطة بيرو الوطنية للمساواة بين الجنسين للفترة ٢٠١٢-٢٠١٧ إلى تعميم المنظور الجنساني في جميع مستويات الإدارة العامة وكفالة المساواة والحماية الفعالة لحقوق الإنسان، وعدم التمييز والإعمال الكامل للقدرات الفردية والجماعية. وتركز الخطة الوطنية لمكافحة العنف الجنساني للفترة ٢٠١٦-٢٠٢١ على المبادرات الرامية إلى تغيير الأنماط الاجتماعية - الثقافية القائمة، والهياكل الهرمية التي تشرعن العنف الجنساني. كما وافقت الحكومة على إدخال آليات لتمكين المرأة سياسياً بضمان مقاعد لها في الانتخابات، واقتصادياً بتعزيز إدماجها في البرامج الاجتماعية الحكومية.

٧٠ - وتطمح الحكومة الحالية لبيرو إلى إحداث ثورة اجتماعية وإنهاء عدم المساواة بين الجنسين، وضمان حق جميع الرجال والنساء في كامل المواطنة والحرية البدنية والسياسية والاقتصادية. علماً بأن المساواة بين الجنسين وحقوق المرأة والطفل بالغة الأهمية في المسير نحو التنمية المستدامة. ويجب تحقيق أهداف التنمية المستدامة بحلول عام ٢٠٣٠ وليس بعده.

٧١ - **السيدة السويدي** (الإمارات العربية المتحدة) قالت إن بلدها قد سعى إلى تحسين وتعزيز السياسات والتشريعات الرامية إلى رفع مركز المرأة في المجتمع. وقد اعتمدت الحكومة مؤخراً تدبيراً في هذا الصدد يتمثل في زيادة عدد النساء في المناصب القيادية، بما في ذلك المناصب الحكومية. ويقوم الاتحاد النسائي العام ومجلس التوازن بين الجنسين بتعديل الاستراتيجيات الوطنية الحالية وصياغة سياسات جديدة لتمكين المرأة وفقاً لرؤية الإمارات العربية المتحدة لعام ٢٠٢١، وللمعايير الدولية. كما أنشأ مجلس التوازن بين الجنسين لجنة لمراجعة القانون المتعلق بإجازة ما بعد الوضع وإجازة الأمومة.

٧٢ - وقد رحبت لجنة القضاء على التمييز ضد المرأة بالتدابير التي اتخذتها الإمارات العربية المتحدة لمكافحة العنف ضد المرأة، بما في ذلك التعديلات التي أُدخلت على القانون الاتحادي المناهض للاتجار بالبشر، والتي تهدف إلى تقديم مزيد من الحماية لضحايا هذا الاتجار.

٧٣ - وقد ساهمت الإمارات العربية المتحدة في التمكين الاقتصادي للمرأة على الصعيد العالمي من خلال عضويتها في فريق الأمين العام الرفيع المستوى المعني بالتمكين الاقتصادي للمرأة. علماً بأن عمل هذا الفريق يقوم على أساس الاقتناع بأن التمكين الاقتصادي للمرأة هو حجر الزاوية لخطة عام ٢٠٣٠ للتنمية المستدامة. وتدعم الإمارات العربية المتحدة أيضاً بقوة مبادرة ''كل امرأة وكل طفل في كل مكان'' لخفض معدلات وفيات الأمهات والرضَّع، إذ إن ما يزيد على ٥٠ في المائة من تلك الوفيات تحدث في حالات إنسانية تتسم بالهشاشة، ومن ثم يمكن توقّيها. وقد دعمت الإمارات العربية المتحدة هذه المبادرة بانضمامها إلى فريق الأمين العام الاستشاري الرفيع المستوى المعني بمبادرة ''كل امرأة كل طفل في كل مكان''.

٧٤ - **السيد نغويين** دوي ثانه (فييت نام) قال إن المرأة قامت بدور أساسي في كل تاريخ فييت نام، وهي قوة دافعة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية. وتمثل النساء ما يقرب من نصف القوة العاملة، وربع القيادات التجارية. كما أنهن يشاركن في رسم السياسات والعمليات التشريعية، مع شغل العديد منهن لمناصب قيادية عليا، بما في ذلك الرئيسة المنتخبة حديثاً للجمعية الوطنية. وتكاد تتساوى معدلات التحاق البنين والبنات بالمدارس، كما تضيق بالتدريج الفجوة الجنسانية في الأجر، بما يتفق مع المعايير الدولية. وتعمل فييت نام عن كثب مع شركائها الدوليين على تحسين ''تعميم المنظور الجنساني'' وعاونت في تنظيم حلقة دراسية دولية عن تعليم المرأة والفتاة ومنع ومكافحة الاتجار بالأشخاص خلال الدورة الثالثة والثلاثين لمجلس حقوق الإنسان.

٧٥ - وعلى الرغم مما أُحرز من تقدم، فلا يزال البلد يواجه تحديات في مقاومة آثار تغيّر المناخ والكوارث الطبيعية. ومنذ أواخر عام ٢٠١٥، تُبتلى فييت نام بجفاف خطير في المرتفعات الوسطى ومنطقة دلتا نهر ميكونغ، مما يعوق الحصول على المياه النظيفة والصرف الصحي ويهدد أرزاق ما لا يقل عن مليوني نسمة، معظمها من النساء والفتيات.

٧٦ - **السيدة الموتشو** (المغرب) قالت إن بلدها ملتزم بقوة بتعزيز تحرير المرأة والمساواة بين الجنسين، وأجرى إصلاحات هيكلية لتعزيز دور الأسرة. وأوضحت أن تنقيح قانون الأسرة قد عزز دور المرأة داخل الأسرة والمجتمع. ثم إن الدستور المغربي الجديد يؤكد صراحة على المساواة بين الجنسين ويدعو إلى إنشاء سلطة عليا مسؤولة عن تعزيز المساواة ومكافحة التمييز. ويعترف المغرب بسيادة القانون الدولي على القانون المحلي، وقد صادقت الحكومة على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة وبرتوكولها الاختياري ورفعت تحفظاتها عليهما. كما قامت بتعديل أحكام مختلفة في القانون المحلي تنتهك حقوق المرأة أو تميّز ضدها.

٧٧ - علماً بأن مشاركة المرأة المتزايدة في صنع القرار في البرلمان والحكومة والجهاز القضائي يبرهن على إرادة المغرب السياسية. فلقد حصلت المرأة على ثلث المقاعد في الانتخابات البلدية والجهوية في عام ٢٠١٥. وقد اقتضت الإصلاحات إدراج عدد من النساء مساوٍ لعدد الرجال في قوائم الانتخابات لمجلس الشيوخ. كما أدخل المغرب تعليم حقوق الانسان في المناهج الدراسية وأنشأ مناصب جامعية

لدراسة حقوق الإنسان ورعاية السلام. ويتزايد نشاط المجتمع المدني في الضغط من أجل حقوق المرأة في المغرب.

٧٨ - وقد أدت تجربة الميزانيات التي دافعها النتائج والمراعية للاعتبارات الجنسانية إلى إنتاج مزيد من البيانات لتقييم الجانب الجنساني للسياسات العامة. وقد بدأ الأخذ بهذه الممارسات على المستويين الإقليمي والدولي.

٧٩ - **السيد باتريوتا** (البرازيل) قال إن الاستنتاجات المتفق عليها للدورة السادسة عشرة للجنة وضع المرأة، المعقودة في آذار/مارس ٢٠١٦ هي أول وثيقة حكومية دولية منذ اعتماد خطة عام ٢٠٣٠ تتناول بالتفصيل كيفية تطبيق المنظور الجنساني لخطة عام ٢٠٣٠. وأضاف أن مجلس حقوق الإنسان قد أفاض في هذا الموضوع في قراره A/HRC/32/L.25. وأعلن أن وفده ملتزم بتعميم المنظور الجنساني والتعجيل بالتنفيذ الكامل لإعلان ومنهاج عمل بيجين. وهذه الوثائق الثلاث جميعها تسهم إسهاماً ضخماً في تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠.

٨٠ - وقد نفذت البرازيل سبع مبادرات رئيسية في العقود الأخيرة للنهوض بحقوق المرأة وتمكينها الاقتصادي والسياسي، بما في ذلك اللوائح المتعلقة بالعمل المترلي، لتعزيز حصول المرأة على العمل اللائق، واتخاذ تدابير لإعادة توزيع الدخل على النساء، ومشروع مباشرة الأعمال الحرة لتحسين إمكانية دخول المرأة في قطاع الاقتصاد الرسمي. وفي العديد من البلدان تأثّر عدد النساء في قوة العمل تأثراً سلبياً بسبب التكاليف غير الميسورة لخدمات الرعاية، والمخصصات الشحيحة للإجازة الوالدية المدفوعة الأجر ونقص الدعم المالي للأسر التي لديها أطفال. ولما كانت السوق الذاتية التنظيم يبدو أنها تشدّد التمييز، ينبغي للدول النظر في كيفية تشجيع القطاع الخاص على الاضطلاع بمسؤولية أكبر عن تعزيز مشاركة المرأة في سوق العمل.

٨١ - **السيدة أوينو** (كينيا) قالت إن حكومتها ملتزمة بتحقيق هدف المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة وتدرك العلاقة بين هذا الهدف والتنمية المستدامة. وأكدت أن الحقوق السياسية والمدنية والاجتماعية والاقتصادية والتحرر من التمييز متجسدة في الدستور الكيني، في حين يؤكد مخطط التنمية الوطنية، الرؤية ٢٠٣٠، أهمية تعميم المنظور الجنساني، وتمكين المرأة في التنمية المستدامة والمساواة بين الجنسين في توزيع الموارد والسلطة. وقد سنّت الحكومة سياسات عديدة لتعزيز حقوق المرأة، بما في ذلك تشريعات بشأن العنف المترلي، وتشويه الأعضاء التناسلية للأنثى، والجرائم الجنسية، والعمالة، والاتجار بالبشر، والزواج، والعنف الجنساني.

٨٢ - وقد لاحظ مجلس مهمته تخفيض معدلات تشويه الأعضاء التناسلية للأنثى هبوط معدل انتشار هذه الممارسة بنسبة ١٧ في المائة في الفترة بين عامي ٢٠٠٨ و ٢٠١٤، وسوف تنطلق عما قريب حملة لإنهاء زواج الأطفال في أفريقيا. ومنذ أن بدأت كينيا تقديم التعليم المجاني، حققت ما يقرب من المساواة بين الجنسين في المدارس الابتدائية والثانوية ، وإنشاء مدارس داخلية في المجتمعات البدوية، وتوفير المناشف الصحية، وحظر زواج الأطفال، مما أدى إلى زيادة معدلات انتقال الفتيات من المدارس الابتدائية إلى المدارس الثانوية. كما خصصت الحكومة ٤٣ مليون دولار لتوفير خدمات الأمومة مما أدى إلى زيادة نسبتها بمقدار ١٧ في المائة في حالات الولادة في المرافق الصحية منذ أواسط عام ٢٠١٣. وختمت مداخلتها بقولها إن المساواة في المجال السياسي قد تحسنت كثيراً، إذ إن النساء يمثلن ربع جميع أعضاء البرلمان وما يزيد على ٤٠ في المائة من أعضاء الجهاز القضائي.

٨٣ - **السيدة مينالي** (نيبال) قالت إن دستور نيبال، المعتمد في أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، يكفل حصول المرأة على ٣٣ في المائة من مقاعد البرلمان، مع تحقيق توازن بين الرجل والمرأة في المناصب العليا. كما ينص الدستور على أنه لا يمكن لأشخاص من نوع الجنس نفسه أو المجتمع نفسه شغل منصبي الرئيس ونائب الرئيس في آن معاً، ويكفل التحرر من كل أشكال الاستغلال، والمساواة في الحقوق في الأسرة وفي المسائل المتعلقة بالممتلكات.

٨٤ - ونيبال طرف في عدد من صكوك حقوق الإنسان، بما في ذلك العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، واتفاقية حقوق الطفل، وتقوم بتنفيذ خطط عمل وطنية في هذا الشأن. وقد كانت نيبال أول بلد من بلدان جنوب آسيا يضع خطة عمل وطنية قائمة على أساس قراري مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) و ١٨٢٠ (٢٠٠٨). ثم إن خطة عام ٢٠٣٠ للتنمية المستدامة تمثل هي الأخرى منبراً معنياً بالنهوض بالمرأة، وقد أعدت حكومة نيبال تقريراً وطنياً أولياً عن أهداف التنمية المستدامة بغية إدماج خطة عام ٢٠٣٠ في خططها الوطنية، بما في ذلك الهدف ٥.

٨٥ - ونيبال ملتزمة بالقضاء على العنف الجنساني، والتمييز والإقصاء، فضلاً عن الاتجار بالمرأة والفتاة. ففي عام ٢٠١٠، أنشئت وحدة في مكتب رئيس الوزراء ومجلس الوزراء لمكافحة العنف الجنساني، أسندت إليها مهمة رصد الشكاوى المتعلقة بالعنف الجنساني والإجراءات الحكومية اللاحقة. كما قامت نيبال منذ عام ٢٠١٢ بتنفيذ استراتيجية وطنية بشأن العنف الجنساني.

٨٦ - **السيد بيدرسين** (النرويج) قال إن من المؤسف أنه في جميع المجتمعات، تتعرض الفتاة للتحرش الجنسي وأحياناً للعنف للجنسي، وأنها تُحرم في بعض البلدان من الإجهاض في حالات حملها بسبب الاغتصاب. ثم إن زواج الأطفال والزواج القسري يعدان ضرباً من العنف والانتهاك، ومن غير المقبول أن يبقي تقليد واسع الانتشار في عام ٢٠١٦، وأن يُستخدم الدين و ”القيم التقليدية“ كحجة لحرمان الفتاة من حقوقها. ويجب القضاء على كل أشكال العنف ضد المرأة، بما في ذلك اغتصابها من جانب عشيرها، والاغتصاب الزوجي، والاتجار بالمرأة، وتشويه الأعضاء التناسلية للأنثى، ويجب إشراك الرجل في هذا الجهد، ولا سيما الرجل الذي لديه قدرة على التأثير لتغيير الأعراف الجنسانية.

٨٧ - وأضاف أن خطة عام ٢٠٣٠ للتنمية المستدامة طموح، ويتعين الانتفاع بموارد المرأة ومواهبها حتى تنجح أهداف التنمية المستدامة، وذلك عن طريق المساواة في الحصول على التعليم والوظائف والممتلكات وصنع القرار. علماً بأن التعليم على وجه الخصوص عامل أساسي للتنمية المستدامة وبالغ الأهمية لتقلّد المرأة لمناصب سياسية واقتصادية، ولهذا السبب جعلت النرويج التعليم أولوية عليا في تعاونها الإنمائي. ويبقى أصعب عمل متمثلاً في: الوصول إلى أكثر النساء تهميشاً - أي الفقيرات أو الريفيات أو المنتميات لأقليات أو ذوات الإعاقة - اللاتي لم يشملهن التقدم المحرز في مجالي الصحة والتعليم على مدى السنوات الخمس عشرة الماضية.

٨٨ - **السيد قاسم أغا** (الجمهورية العربية السورية) قال إنه منذ عشرينيات القرن الماضي والدساتير والقوانين السورية تعزز وتمكّن المرأة السورية وتمنحها كل الحقوق التي تجعلها مساوية كل المساواة للرجل في جميع جوانب الحياة السياسية والاقتصادية والثقافية، وفاقت إنجازاتها انجازات نظرائهن في المنطقة. ففي عام ١٩٤٨ كانت سوريا أول بلد عربي يعطي المرأة الحق في التصويت في الانتخابات البرلمانية، وفي عام

١٩٧٣، انتخبت أول برلمانية، وشهد عام ٢٠١٦ تعيين أول امرأة رئيساً للبرلمان. وتشغل امرأة منصب نائب رئيس الجمهورية، ويعمل بعضهن قائدات للطائرات وسفيرات.

٨٩ - وكانت السنوات الخمس الفائتة سنوات صعبة، إذ تحملت المرأة السورية العبء الأكبر لأبشع أشكال الإرهاب والتطرف. فقد قُتل العديد منهن على أيدي إرهابيين لمجرد وجود حساب لهن على موقع فيس بوك. واختار بعضهن الانتحار بديلاً للزواج القسري أو الاغتصاب من جانب الإرهابيين، واختُطفت المئات من الفتيات السوريات من منازلهن، أمام أسرهن، وأُجبروا على الاسترقاق وجرى بيعهن في مزادات عقدتها الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) وجبهة النصرة. هذا بالإضافة إلى الأحوال المزرية التي تتحملها المرأة السورية في المخيمات وعلى حدود البلدان المجاورة وفي سفن الموت المكتظة بآلاف السوريات في البحر المتوسط، والتي أصبحت مصدر دخل لعصابات المافيا التركية الإرهابية. ولا تزال المرأة الفلسطينية والسورية تعاني في فلسطين والجولان السورية المحتلة نتيجة للاحتلال الإسرائيلي الخانق. وسأل: ألم يحن الأوان بعد لأن تتوقف البلدان المشاركة في الحرب عن دعم الإرهاب في سوريا حتى تتسنى استعادة الأمل والأمن؟ وأليس من المفروض على الجميع تنفيذ قراري مجلس الأمن ٢١٧٠ (٢٠١٤) و ٢١٧٨ (٢٠١٤)؟

٩٠ - **السيدة زاهر** (ملديف) قالت إنه على الرغم من السعي لتهيئة عالم تستطيع فيه الفتاة والمرأة التمتع الكامل بحقوق الإنسان التي لهما، فما زالتا تتعرضان للعنف الجنساني، وتواجهان عقبات في طريق حصولهما على التعليم، ويتأثران تأثراً بعيد المدى بالصراعات العالمية. وتؤمن حكومة ملديف بأنه مع توافر موراد إضافية، والعزم والابتكار، يمكن التعجيل بالتقدم على هذا الدرب. ولهذه الغاية، قامت ملديف بصياغة سياسة للتعليم الشامل للجميع تكفل حصول كل الفتيات على التعليم على قدم المساواة. وفي عام ٢٠١٥، كان ٥٥ في المائة من خريجي جميع المدارس العليا من الفتيات. علماً بأن هذا الشمول يمتد إلى مكان العمل: فبموجب قانون العمل، يُكفل للمرأة والرجل العمل على قدم المساواة والتساوي في الأجر للعمل المكافئ. ويجرّم القانون استخدام الجنس أو الحالة الزواجية كأساس للطرد، ويتضمن أحكاماً سخية فيما يتعلق بإجازة الأمومة.

٩١ - ولا تزال المرأة منقوصة التمثيل في المجالين السياسي والاقتصادي، رغم ما تحقق من تقدم في هذا الصدد. وقد سنّت الحكومة مؤخراً قانوناً مبتكراً هو قانون المساواة بين الجنسين، الذي يسعى إلى كفالة المساواة بين الجنسين في كل مناحي المجتمع وتفعيل المساواة في الحقوق التي يكفلها الدستور تفعيلاً كاملاً. ويقتضي هذا القانون من الدولة والأحزاب السياسية كفالة وجود فرص متكافئة للمرأة للمشاركة في كل مستويات الحياة السياسية، ويتضمن أحكاماً تعزز دفاعات الضحايا ضد مرتكبي العنف الجنسي. ومن بين القوانين والسياسات الصارمة الأخرى التي وضعتها ملديف لمنع العنف ضد المرأة والفتاة، قانون التحرش الجنسي ومنعه، كما أن ملديف تجرّم منذ عام ٢٠١٤ الاغتصاب الزوجي.

٩٢ - **السيدة نيشر** (إمارة ليختنشتاين) قالت إن هناك شواهد متزايدة على أن المشاركة السياسية للمرأة تؤدي إلى تحسين عمليات صنع القرار. فمشاركة المرأة في البرلمانات قد وسع جداول أعمالها، مما أدى، على سبيل المثال، إلى رسم سياسات أفضل لرعاية الطفولة، أو التنفيذ الناجح لمشاريع مياه الشرب. علماً بأن حصول المرأة على التعليم العالي ومشاركتها مشاركة أكبر في قوة العمل يعزز النمو الاقتصادي. والحق أن التفاوتات الجنسانية الهيكلية تستفحل

في أوقات النزاع، وتتعرض المرأة في تلك الحالات إلى عنف أسوأ. وإن كان هذا لا يخص المرأة وحدها. والحق إنها عامل قوي من عوامل التغيير لضمان السلام المستدام في أعقاب انتهاء النزاع. وعلى جميع أولئك المشاركين في عمليات السلام الجارية، وبخاصة في سوريا، أن يجعلوا من المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة إحدى أولوياتهم.

٩٣ - والمساواة بين الجنسين تبدأ بفهم أن المرأة شريك على قدم المساواة في كل ناحية من نواحي الحياة. ومع ذلك يمكن أن نرى حتى في داخل الأمم المتحدة اختلالاً واضحاً في التوازن بين الجنسين. وقالت إنها تتطلع إلى رؤية المزيد من النساء ممثلات في مناصب عليا بالمنظمة.

٩٤ - **السيدة دانتونو** (المراقبة عن الكرسي الرسولي) قالت إن مما يبعث على الانزعاج أن ٣٥ في المائة من النساء على صعيد العالم قد عانين من العنف في مرحلة ما من مراحل حياتهن. وقد أدان البابا جميع أشكال العنف ضد المرأة باعتبارها غير مقبولة، ولا سيما العنف المترلي. فالعنف في الأسرة غالباً ما يمتد إلى المجالات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية، ويؤدي إلى حرمان المرأة من مواردها الاقتصادية وعجزها عن ممارسة حقوقها في المشاركة.

٩٥ - وأكدت أن تعزيز الاقتصادات الشاملة للجميع والمنصفة من شأنه أن يؤثر بعمق على النهوض بالمرأة في عالم تتحمل فيه المرأة وطأة الفقر. وقد لاحظ البابا أن المرأة التي تعاني الإقصاء وسوء المعاملة والعنف تكون أقل قدرة على الدفاع عن حقوقها ولكنها كثيراً ما تُبدي بطولة في طريقة حمايتها لأسرتها.

٩٦ - وقالت إن البابا يدعم توصيات الأمين العام فيما يتعلق بتشويه الأعضاء التناسلية للأنثى. وتعمل مؤسسات كاثوليكية عديدة على تغيير الممارسات الثقافية وتمكين المرأة الشابة لمقاومة ذلك العنف. كما أن الاتجار بالبشر وسائر أشكال الرق الحديث تمثل أولويات عليا للكرسي الرسولي؛ علماً بأن الرقّ يتعارض مع كل المبادئ التي تناضل الأمم المتحدة من أجلها، ويتعين على المجتمع الدولي محاربة الرق بكل أشكاله.

رفُعت الجلسة الساعة ١٨:٠٠